اما معطوفة او متروكة العطف ومع ذلك لا يلزم دخول المثال هذه الصورة في باب الوصل والفصل لكن ينتقض الحصر بها ولا بد لتصحيحه من تقييد كل جملة قرنت باخرى بان يكون مما يقبل العطف في اداء اصل المعنى ولا يخفى انه لا يتناول ترتيب باب الفصل والوصل الا ان يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له بل في الكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة قال الشارح المحقق احترز عن التطويل بقوله وعن الحشو ايضا فانه يحترز عن التطويل اذ لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ وفيه بحث اذ البلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال في الجملة او لكل ما يقتضيه الحال على ما سبق في بيانه ولا يلزم منه ان لا يكون في الكلام ما يقتضيه الحال نعم لا فائدة في تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان في الكلام البليغ اولا ولا يبعد ان يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على اصل المراد انه لا يكون زائدا على المراد فيكون لفائدة لان الزائد على المراد زائد على اصله او غير زائد يشبه دونه او غير زائد على اصل المراد اصلا لفائدة ويستلزم دخول التطويل والحشو والمساواة والايجاز فينبغي ان يقول او غير زائد على اصل المراد اصلا وينبغي ان يقيد بكونه لفائدة لان عدم الزيادة اما بالمساواة او بكون اللفظ اقل من المعنى وكل منهما لا بد ان يكون في الكلام البليغ لفائدة ومقتضى وانما لم يفصل غير الزائد بالمساواة والايجاز لان تحصيل الباب الثامن لا يتوقف عليه ولا يخفى ان بيان الايجاز والاطناب على ما ذكر لا يتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها وبما ذكره المصنف لا يتميز مسائل باب القصر عن مسائل احوال المسند اليه واحوال المسند واحوال متعلقات الفعل لان من تلك الاحوال لا يخرج عنها والايجاز والاطناب والمساواة عن احوال الاسناد والمسند والمسند اليه ومتعلقات الفعل لان تاكيد الجملة والزائد على اصل المراد لفائدة وحذف المسند اليه او المسند او متعلق الفعل ايجاز الا ان يقيد احوال المسند اليه مثلا بما سوى القصر مثلا قال الشارح المحقق ما ذكر في وجه الحصر لا طائل تحته بل ذكر ما لا يفيد وترك فائدة ما يفيد وهو بيان انه لماذا افرد كلا من اقسام الاحوال بباب وكيف خالف المفتاح في جعل القصر بابا على حدة وجعل الايجاز والاطناب والمساواة بابا على حدة غير منتظم مع الفصل والوصل فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة

والعمدة

٢١

والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولطف به مزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والاقرب من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر احوال الفصل والوصل ولما كان من هذه الاحوال ما لا يختص بمفرد او لا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال مشتركة بين الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا ولا يخفى ان وجه التبويب على الثمانية لا يتم ما لا يبين علم تحقق اقسام الفضلة تمييز كل منها بابا وانه يستحق قسما العمدة التمييز بينهما به وان النسبة التي بين بين ليس لها احوال وان ما ذكره من ان الطائل تحت ما ذكره وفيه ان مقصوده منه بيان ان ما استخرج من الفن لا يزيد على الابواب الثمانية وكفى به فائدة تنبيه التنبيه ربما يستعمل في بيان البديهي وربما يستعمل في بيان الشيء بعد سبقه ضمنا على وجه لتوجه اليه السامع الفطن بكلية لو رفه لكن لكونه ضمنا ربما يغفل عنه والمناسب في هذا المقام نصيب من كلا المعنيين سوق جعل المنبه عليه مفهوم الصدق والكذب او انحصار الخبر في الصادق والكاذب على وجه المشهور او ان الصدق والكذب ما هو المشهور دون القولين الاخيرين انه في قوله سابقا تحصيل مفهوم مطابقة للخارج وعدمها فالتعريف تنبيهي لانه لا احضار ما حصل لا التحصيل صورة وكذلك علم انقسامه الى القسمين وان الصدق مطابقة الخبر للخارج والكذب عدمها كما هو المشهور حيث فصل بالصادق والكاذب على طبق المشهور ومن الواضح البين ان تلك الثلاثة بديهية ظاهرة عند من ليس من اهل الكسب والحمل على الثاني انجح وما يحصل منه انفع كيف وهو يدفع شبهة الدور وعلى تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب مع ان الصدق معرف بمطابقة الخبر للواقع هذا واحسن الاجوبة ان الصدق والكذب بديهيا التصور وان يجاب ايضا بان الصدق المعرف للخبر هو صفة المتكلم وهو الاعلام بالشيء على ما هو عليه والمعرف بالخبر ما هو صفة واجاب الشارح المحقق بان الخبر الموقوف على الصدق بمعنى الاخبار فانه قيل الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به فلولا ان الخبر بمعنى الاخبار لم يتعد بعن وبان الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة الكلام للواقع وما عرف بالخبر صفة المتكلم ولا يخفى انه يكفي في الجواب ان الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام لا انه معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقف على معرفة الكلام الذي هو اعم من الخبر لا على معرفة الخبر وما ذكره جواب عن توهم

الدور

يختص به نسخ

وان الخبر ليس له راجع اليه خاصة كما لا ... ويكون لكن تعلقها لم يستحق ان يجعل بابا مستقلا هكذا وجد من غير نسخ

Copyright © King Saud University